الأمم المتحدة

S/2016/1098

مجلس الأمن

Distr.: General
22 December 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في الصومال

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له، وهو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في الصومال. وهو يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦. ويركز التقرير على الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال ويقدم معلومات عن الجناة وعن السياق الذي حصلت فيه الانتهاكات.

ويحدد التقرير اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبها جميع الأطراف في التراع ويُبرز تفاقمَ أثر التراعات المسلحة على الأطفال. كما يثير أوجه القلق إزاء احتجاز الأطفال. ويحدد التقرير التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك في الإطار التشريعي للصومال ومن خلال اعتماد خطط العمل وتنفيذها.

وأخيرا، يقدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات التي ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصومال وتحسين توفير الحماية لهم.

120117 120117 16-22852 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح وهو يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦. ويتضمن وصفا لاتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ تقديم تقريري السابق (S/2010/577) ويبين التقدم المحرز والتحديات المصادَفة منذ اعتماد هذه التوصيات من قبل الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في آذار/مارس ٢٠١١ (S/AC.51/2011/12). وحيثما أمكن، حُددت في التقرير الأطراف في التزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وفي هذا الصدد، وفي مرفقات تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والتزاع المسلح الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/70/836–S/2016/360)، أُدرجت حركة الشباب، وتنظيم أهل السنة والجماعة، والجيش الوطني الصومالي في القائمة لتجنيدهم الأطفال واستخدامهم. كما أُدرج الجيشُ الوطني الصومالي في القائمة لقيامه بأعمال قتل وتشويه، وحركةُ الشباب لقيامها بأعمال قتل وتشويه وكذلك لخطفها الأطفال.

٢ – ورغم التطورات السياسية الهامة في الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع الأمني متقلبا للغاية، فسقطت نتيجة لذلك أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، بينهم أطفال. وشاركت جهات فاعلة وطنية ودولية عدة في القتال ضد حركة الشباب. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا استمرار أعمال العنف التي شاركت فيها ميليشيات العشائر وتحالف قوات إقليمية متعددة، يتكون معظمها من ميليشيات عشائرية، مع الولايات الاتحادية الناشئة. ونجم عن تلك التطورات وضع معقد للغاية، ألحق ضرراً كبيراً بالأطفال.

٣ – وأعاق الوضع الأمني والعمليات العسكرية الجارية والقدرة المحدودة جدا على الوصول إلى السكان المتضررين أنشطةَ الرصد والإبلاغ بشكل كبير. وبالنظر إلى أنه ظل يتعذر الوصول إلى معظم جنوب الصومال ووسطه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من المهم الإشارة إلى أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي إرشادية فحسب للوقوف على الحجم الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ثانيا – نظرة عامة على الوضع السياسي والأمني وعلى الأطراف في النزاع

ألف – التطورات السياسية والأمنية

٤ – انتهت الفترة الانتقالية السياسية في الصومال التي امتدت ثماني سنوات في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ في أعقاب اعتماد الدستور الاتحادي المؤقت وإنشاء البرلمان الاتحادي والحكومة الاتحادية في ٢٠ آب/أغسطس. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لبناء الدولة في توخي إنشاء نظام اتحادي من خلال إنشاء ولايات إقليمية. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، شُكلت إدارة جوبا المؤقتة، وتلتها الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، والإدارة المؤقتة في غالمودوغ، والإدارة المؤقتة في هيرشابل. وأدى إنشاء الإدارة المؤقتة في غالمودوغ إلى وقوع اشتباكات مع قوات بونتلاند وبين القوات الحكومية الموالية للاتحاد وتنظيم أهل السنة والجماعة، أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين.

٥ – وأعلنت حركة الشباب عن انسحابها من مقديشو في آب/أغسطس ٢٠١١ في أعقاب العمليات العسكرية التي قامت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الاتحاد الأفريقي) وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي ظل شن عمليات مكثفة لاحقا ضد حركة الشباب في جنوب الصومال ووسطه، تلقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ تقارير متزايدة تفيد بحصول انتهاكات جسيمة ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق الجيش الوطني الصومالي والميليشيات المتحالفة معه، بدعمٍ من بعثة الاتحاد الأفريقي مكاسب كبيرة بسيطرته على مساحات واسعة من الأراضي. وفي منتصف عام ٢٠١٥، أطلق كل من بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي عملية عسكرية مشتركة ضد حركة الشباب أُطلقت عليها تسمية ''عملية ممر جوبا''. ولجأت حركة الشباب بصورة متزايدة، جراء خسارة معاقلها والوهن الذي أصاب قواتها، إلى شن هجمات غير متكافئة على الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي والأهداف السهلة، شملت نصب الكمائن وشن هجمات الكر والفر، والتفجيرات الانتحارية واستخدام أجهزة التفجير اليدوية الصنع، أوقعت في كثير من الأحيان إصابات فادحة في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وفي وقت لاحق من الفترة المشمولة بالتقرير، وسَّعت حركة الشباب نطاق عملياتها لتشمل بونتلاند. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، صدت قوات بونتلاند وقوات الإدارة المؤقتة في غالمودوغ محاولة تقدم واسعة النطاق قامت بها حركة الشباب في اتجاه بونتلاند ومودوغ. وأفادت حكومة بونتلاند بأن قواتها قتلت ٢٠٨ مقاتلين من مقاتلي حركة الشباب وأسرت ١٠٠ بينهم أطفال في حين أعلنت الإدارة المؤقتة في غالمودوغ أن قواتها قتلت ١١٥ وأسرت ١١٠، بينهم أطفال. ورغم النكسات الكبيرة التي مُنيت بها حركة الشباب وفقدانها السيطرة على بلدات ومراكز حضرية رئيسية فقد ظلت تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي وطرق النقل الرئيسية.

باء – الأطراف في النزاع

قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية

٦ – وفقا لما هو محدد في الدستور الاتحادي المؤقت، تتكون قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية من الجيش الوطني وأجهزة الاستخبارات وقوات الشرطة والسجون. وإضافة إلى ذلك، عملت مختلف الكيانات ضمن تشكيلات مختلفة لدعم الجيش الوطني الصومالي، بينها ميليشيات العشائر وقوات الأمن الإقليمية. وأحرز دمج الميليشيات والقوات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي تقدما، وإن كان بطيئا، في الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن عدم إجراء استعراض دقيق لتكوين وهيكلية وانتشار الجيش الوطني الصومالي، والتغييرات المتواترة في ولاء الميليشيات وتعقيد التعاطي بين ميليشيات العشائر والجيش الوطني الصومالي والقوات الإقليمية، جعلت كلها من الصعب تحديد هوية الجناة.

القوات الإقليمية

٧ – تحالفت قوات إقليمية مختلفة، مكونة بمعظمها من ميليشيات عشائرية، مع الولايات الاتحادية والإدارات المؤقتة الناشئة، ومنها القوات التابعة لإدارة جوبا المؤقتة والإدارة المؤقتة في غالمودوغ والإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية. وإضافة إلى ذلك، احتفظ كل من بونتلاند و ”صوماليلاند“ بقوات الأمن الخاصة بهما.

الجماعات المسلحة

٨ – برزت حركة الشباب بوصفها جماعة مقاتلة مستقلة في فترة قريبة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعد انشقاقها عن اتحاد المحاكم الإسلامية. ورغم تركيز هذه الحركة أنشطتها على أهداف داخل الصومال، فقد وجّهت أيضا ضربات قاتلة في المنطقة. وظلت حركة الشباب تشكل تهديدا كبيرا للصومال والمنطقة رغم خسارتها مساحات واسعة من الأراضي.

٩ – وتنظيم أهل السنة والجماعة ميليشيا صومالية تسيطر على أجزاء من غالمودوغ، بما في ذلك عاصمتها طوسمريب، قاتلت إلى جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في عام ٢٠١٠ لمحاربة حركة الشباب وذلك، حسبما يُفترض، لقاء الحصول على مناصب في الحكومة. ولم يؤيد جميع أعضائها هذه الخطوة، مما دقَّ إسفين الشقاق داخل تلك الجماعة. وفي الآونة الأخيرة، قاطعت فصائل تنظيم أهل السنة والجماعة إنشاء الإدارة المؤقتة في غالمودوغ واندلعت اشتباكات بين فصائل من هذا التنظيم والجيش الوطني الصومالي.

القوات الدولية

١٠ - نُشرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في آذار/مارس ٢٠٠٧ للقيام بجملة أمور منها الحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان العنصر العسكري لهذه البعثة يتألف من قوات من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا. ورغم انتقال إمرة القوات الإثيوبية والكينية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، على التوالي، فقد واصلت تلك القوات العمل أيضا على صعيد ثنائي في الصومال، خارج قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي.

١١ - وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا عملياتها ضد حركة الشباب في الصومال، بما في ذلك عن طريق شن الغارات الجوية وتوجيه ضربات الطائرات من دون طيار.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدّ الأطفال

١٢ - بالنظر إلى السياق الأمني المليء بالتحديات، وطول الفترة المشمولة بالتقرير وعدم تمكن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من الوصول إلى جميع أنحاء الصومال بشكل عام، لا تشكل البيانات المعروضة في هذا التقرير سوى مؤشر استدلالي على حجم ونطاق وأنماط واتجاهات الانتهاكات الخطيرة والأثر الكامل للنزاع المسلح على الأطفال. وعلى نحو أكثر تحديدا، بدأ اتّباع التحليل بحسب الجناة اعتبارا من عام ٢٠١٢، وتركز الأقسام التالية على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، فإن الأرقام الواردة في الأجزاء المتعلقة بأعمال الخطف والاحتجاز تغطي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦ لأن البيانات المصنفة ذات الصلة لم تُتح إلا اعتبارا من عام ٢٠١٤. وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، حددت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ ميليشيات العشائر على أنها إما متحالفة مع الجيش الوطني الصومالي أو، في بعض الحالات، مع حركة الشباب؛ وعليه فهي ترد ضمن هذين التصنيفين. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن وتيرة إنشاء الإدارات الاتحادية المؤقتة كانت قد بدأت بالتزايد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، فقد تطور وضع بعض الميليشيات العشائرية لتصبح قوات أمن إقليمية في حين ظل العديد من الميليشيات الأخرى منفصلا يعمل إلى جانب الجيش الوطني الصومالي. وعليه، فإن البيانات المفصَّلة عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن الإقليمية تغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ فصاعدا. ونظرا لتعقيد تحديد هوية الجناة، سُجلت الانتهاكات الجسيمة التي لم تُنسَب إلى أي طرف محدد في النزاع باعتبارها مرتكبة من قبل ”عناصر مسلحة مجهولة/غير محددة الهوية“.

١٣ - وفي ضوء المبدأ أعلاه، وُثقت معظم الانتهاكات ضد الأطفال في عام ٢٠١٢ عندما شن الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي عمليات عسكرية مشتركة كبرى ضد حركة الشباب. ولوحظ منحى تنازلي في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ يُعزى في جزء كبير منه إلى التحديات التي واجهتها فرقة العمل القطرية في الوصول لأغراض الرصد والإبلاغ. وفي ظل تكثيف الحملة العسكرية ضد حركة الشباب، زادت الانتهاكات مجددا في عام ٢٠١٥ وسجلت زيادة حادة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، فتجاوزت الأعداد الإجمالية المسجلة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وناهزت أرقام عام ٢٠١٥.

١٤ - وقد ارتُكبت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من دون أي عقاب. وزاد تفاقم الوضع جراء انهيار القانون والنظام وغياب سلطة الدولة في أجزاء واسعة من الصومال. وكثيرا ما فضَّل الناس تطبيق آليات العدالة التقليدية فتمَّت بموجبها تسويات مالية بين الأسر، في انتهاكٍ في بعض الأحيان لحقوق الضحايا ومن دون إنفاذ أي شكل آخر من أشكال العقاب ضد الجناة.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من تجنيد واستخدام ١٦٣ ٦ طفلا (٩٣٣ ٥ فتى؛ و ٢٣٠ فتاة)؛ وقد جرى التحقق من أكثر من ٣٠ في المائة من تلك الحالات في عام ٢٠١٢ (٠٥١ ٢ حالة). ورغم تسجيل منحى تنازلي في عامي ٢٠١٣ (٢٩٣ ١) و ٢٠١٤ (٨٢٤)، فقد زاد هذا الرقم في عام ٢٠١٥ (٩٠٣). ووُثقت زيادة كبيرة في النصف الأول من عام ٢٠١٦ (٠٩٢ ١)، شملت عددا من حالات التجنيد والاستخدام فاق تلك المسجلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ولوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير نمط متكرر في تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجيش الوطني الصومالي والجماعات المسلحة. وكانت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي بارتكابها ٧٠ في المائة من الحالات التي جرى التحقق منها (٣١٣ ٤)، يليها الجيش الوطني الصومالي (٩٢٠) فتنظيم أهل السنة والجماعة (٣٤٦) فقوات الأمن الإقليمية (١٩٣)[(١)] فعناصر مسلحة مجهولة (٣٥١). وجرى التحقق أيضا من استخدام بعثة الاتحاد الأفريقي ٤٠ طفلا في أدوار لتقديم الدعم.

(١) قوات الإدارة المؤقتة في غالمودوغ، وإدارة جوبا المؤقتة، وصوماليلاند، وبونتلاند.

حركة الشباب

١٦ - جرى التحقق في عام ٢٠١٢ مما يقرب من ٤٠ في المائة (١ ٧٨٩) من حالات التجنيد والاستخدام البالغ عددها ٤ ٣١٣ حالة والمنسوبة إلى حركة الشباب، وتبعها انخفاض في عام ٢٠١٣ (٩٠٨) وعام ٢٠١٤ (٤٣٧). ووُثق حدوث زيادة في عدد حالات التجنيد والاستخدام في عام ٢٠١٥، حيث بلغت ٥٥٥ حالة، واستمرت الزيادة باطراد في النصف الأول من عام ٢٠١٦ (٦٢٤).

١٧ - ولوحظ نمط متكرر من التجنيد والاستخدام من جانب حركة الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما بهدف تعزيز صفوفها أو تعويض الخسائر المتكبَّدة أثناء العمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي أو استباقا لشن هجمات جديدة على الحركة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف قوام حركة الشباب ربما تألف من الأطفال. فعلى سبيل المثال، ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من عناصر حركة الشباب التي أُلقي القبض عليها في بونتلاند في آذار/مارس ٢٠١٦ كانوا من الأطفال.

١٨ - وجرى تدريب الأطفال واستخدامهم في القتال، حيث تفيد التقارير بتدريب أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٩ سنوات على استخدام الأسلحة وإرسالهم إلى الخطوط الأمامية. واستُخدم الأطفال في عمليات انطوت على استخدام أجهزة متفجرة (انظر S/2015/801)، بالإضافة إلى اضطلاعهم بأدوار الدعم، مثل حمل الذخائر أو أداء الأعمال المترلية. واستُخدموا أيضا كجواسيس. وعلى سبيل المثال، فقد أفاد فتى في الرابعة عشرة من عمره، اعتقلته بعثة الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠١٥، بأن حركة الشباب كانت قد جنّدته مع ثلاثة أطفال آخرين في قرية شنقلو، بمنطقة غِذو، وتلقوا تدريبات لمدة ثلاثة أشهر مع ما لا يقل عن ٤٠ طفلا آخرين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة. وتفيد التقارير بأن حركة الشباب فتحت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ معسكرا للتدريب في قرية هجاري، بمنطقة جلجدود، حيث سُجِّل وجود ٦٠ فتى تتراوح أعمارهم بين ٩ سنوات و ١٥ سنة.

١٩ - وجنّدت حركة الشباب الأطفال في المناطق الريفية في جنوب ووسط الصومال بالأساس. وكانت المدارس والمدارس الدينية والمساجد والمناسبات الدينية من مواقع التجنيد المتكررة. ووردت تقارير عن إنشاء مدارس دينية لغرض التجنيد، ولا سيما في منطقتي جوبا السفلى وجوبا الوسطى (انظر S/2014/726). وفي كثير من الأحيان كان المعلمون يُجبرون على تجنيد التلاميذ. فعلى سبيل المثال، جنّدت حركة الشباب أربعة فتيان في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، في مقاطعة واجد، بمنطقة بكول، حيث هدّدت بقتل المدرسين إنْ لم يلتحق طلابهم بالحركة. وأُفيد أيضا بأن الأطفال كانوا يُجندون من مدارس دينية في مخيمات اللاجئين في كينيا (انظر S/2015/801).

٢٠ - وقد مثّل الفقر وانعدام الفرص حافزين للتجنيد في حركة الشباب. وأفاد بعض الأطفال المعتقلين لدى سلطات بونتلاند في آذار/مارس ٢٠١٦ بأن حركة الشباب أتتهم بوعود التعليم وتهيئة سبل كسب العيش. وفي حالات أخرى، استُخدم الأطفال في الضغط على أقرانهم لكي ينضموا إلى الحركة. وأشارت معلومات وردت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى تزايد تركيز حركة الشباب على تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة، الذين اعتبر التأثير عليهم أسهل.

٢١ - واختطفت الحركة أعدادا كبيرة من الأطفال لأغراض التجنيد. فعلى سبيل المثال، تفيد التقارير باختطاف نحو ١٥٠ طفلا في الفترة من ٣ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن بين هؤلاء الأطفال، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من المعلومات المتعلقة بـ ٢٦ فتىً، تتراوح أعمارهم بين ١٣ سنة و ١٦ سنة، اختُطفوا من مدارس دينية وأُخذوا إلى معسكرات التجنيد في منطقة باي عقب رفض الآباء ''إتاحة أطفالهم'' للانضمام إلى حركة الشباب. ووردت تقارير أيضا عن إكراه قرى بأكملها على التخلي عن أطفالها، وعن اختفاءات جماعية لفتيان صغار من المدارس الدينية التابعة للحركة (انظر المرجع نفسه).

٢٢ - ووقع الأطفال الذين جندتهم حركة الشباب واستخدمتهم ضحايا لانتهاكات جسيمة أخرى، بما في ذلك القتل والتشويه، أو أصبحوا عُرضة لها، أثناء العمليات العسكرية والغارات الجوية التي استهدفت حركة الشباب، وتعرضوا للاعتقال والاحتجاز على أيدي قوات الأمن الصومالية أثناء العمليات العسكرية أو عمليات التفتيش.

الجيش الوطني الصومالي

٢٣ - جرى التحقق من قيام الجيش الوطني الصومالي بتجنيد الأطفال واستخدامهم طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ عدد الحالات ١٧٩ حالة في عام ٢٠١٢ و ٢٠٩ حالات عام ٢٠١٣ و ١٩٧ حالة في عام ٢٠١٤ و ٢١٨ حالة في عام ٢٠١٥. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، قام الجيش الوطني الصومالي بتجنيد ١١٧ من الأطفال واستخدامهم.

٢٤ - وعلى الرغم من توقيع خطة عمل في عام ٢٠١٢، استمر الجيش الوطني الصومالي في تجنيد الأطفال واستخدامهم في مهام مختلفة، منها حراسة نقاط التفتيش والحراسة الشخصية. فعلى سبيل المثال، شوهد فتى في السادسة عشرة من عمره، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يرتدي زي الجيش الوطني الصومالي ويحمل سلاحا في مقاطعة بلعد، في منطقة شبيلي الوسطى. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في مدينة دينسور، شوهِد ثلاثة مراهقين

يرتدون زي الجيش الوطني الصومالي بصحبة جنود قائمين على حراسة مسؤول حكومي كبير. وكان اثنان من الفتيان يحملان بندقيتين وشوهدا في عدة مناسبات يقومان بالدوريات وعمليات التفتيش الأمني.

٢٥ - ووردت معلومات أيضا عن استخدام الأطفال للتجسس من جانب الجيش الوطني الصومالي ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. وهذا عرّض الأطفال لخطر متزايد، كما اتضح من إعدام حركة الشباب لأطفال اشتُبه في قيامهم بالتجسس لصالح الجيش الوطني الصومالي أو بعثة الاتحاد الأفريقي. ويرد مزيد من المعلومات في الفرعين المتعلقين بالاحتجاز، وبالقتل والتشويه.

٢٦ - وفي حين يُعتقد أن العديد من الأطفال انضموا إلى الجيش الوطني الصومالي بسبب انعدام فرص كسب العيش والفقر المدقع، فقد اختُطف آخرون لأغراض التجنيد. فعلى سبيل المثال، في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، اختطفت قوات الجيش الوطني الصومالي فتى في الرابعة عشرة من عمره في بلدة بارطيري، بمنطقة غِذو، وأخذته إلى مخيم عسكري حيث تلقى تدريبا عسكريا. وترد أمثلة إضافية في الفرع المتعلق بعمليات الاختطاف.

تنظيم أهل السنة والجماعة

٢٧ - تم التحقق من معظم حالات التجنيد والاستخدام من جانب تنظيم أهل السنة والجماعة في عام ٢٠١٣ (١١١) وعام ٢٠١٤ (١٠٩). وانخفضت الأعداد في عام ٢٠١٥ (٤٠). وتم التحقق من ٣٥ حالة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦. وقد تركز تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب تنظيم أهل السنة والجماعة في مناطق غذو وهيران وجلجدود، وهي المناطق الرئيسية لعمليات التنظيم.

٢٨ - وفي بداية عام ٢٠١٥، وردت إفادات عن استخدام الأطفال أثناء القتال بين فصائل أهل السنة والجماعة والجيش الوطني الصومالي للسيطرة على بلدة غرعيل بمنطقة جلجدود. فعلى سبيل المثال، شوهد أربعة فتيان، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، متجهين إلى قاعدة تنظيم أهل السنة والجماعة في بلدة عابدواق بمنطقة جلجدود. وأفاد الفتيان بأنهم قد دُعوا إلى دعم التنظيم في محاربة الجيش الوطني الصومالي. ولجأ تنظيم أهل السنة والجماعة أيضا إلى الاختطاف لأغراض التجنيد. فعلى سبيل المثال، اختطف التنظيم فتى في الخامسة عشرة من عمره، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في مقاطعة جمامه الشرقية، بمنطقة جوبا السفلى، وأفيد بأنه تلقى تدريبا عسكريا.

قوات الأمن الإقليمية

٢٩ - في عام ٢٠١٣، قامت قوات أمن ''صوماليلاند'' بتجنيد ١٥ طفلا واستخدامهم. وقامت قوات بونتلاند بتجنيد ثلاثة أطفال واستخدامهم في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، قامت القوات التابعة للإدارة المؤقتة في غالمودوغ بتجنيد ١٧ طفلا واستخدامهم بينما قامت إدارة جوبا المؤقتة بتجنيد ٣ أطفال واستخدامهم. وقفزت الأعداد في عام ٢٠١٦، ليبلغ عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم ١٥٥ حالة، شكلت قوات إدارة جوبا المؤقتة نصفها (٨١)، وتبعتها قوات الإدارة المؤقتة في غالمودوغ (٧٤). فعلى سبيل المثال، جندت إدارة جوبا المؤقتة فتىً في الرابعة عشرة من عمره في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في مخيم كاباسا للمشردين داخليا، في منطقة غِذو، بعد أن تلقى شهرا واحدا من التدريب العسكري. ويُعتقد أن الزيادة المفاجئة في الأعداد ترتبط بتزايد أنشطة القوات الأمنية الإقليمية، سواء دعما للجيش الوطني الصومالي أو منفردةً، في سياق عملية بناء النظام الاتحادي.

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٣٠ - تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من استخدام بعثة الاتحاد الأفريقي للأطفال، وتحديدا ٤ أطفال في عام ٢٠١٢، و ١٤ طفلا في عام ٢٠١٣، و ٥ أطفال في عام ٢٠١٤، و ١٧ طفلا في النصف الأول من عام ٢٠١٦. واستُخدم الأطفال في مهام الدعم وحراسة نقاط التفتيش. فعلى سبيل المثال، استخدمت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي فتيين في الرابعة عشرة والسادسة عشرة من عمريهما، في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، في مقاطعة طوسمريب، لجمع الحطب وإعداد الطعام.

باء - احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

٣١ - في شباط/فبراير ٢٠١٤، اعتمدت حكومة الصومال الاتحادية إجراءات العمل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال الذين انفصلوا عن القوات المسلحة. ونصت الإجراءات على أنه ينبغي إبلاغ الأمم المتحدة بوجود الأطفال سابقي الارتباط بالجماعات المسلحة مُحتجزين لدى قوات الأمن التي تدعمها بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات المتحالفة الأخرى في غضون ٧٢ ساعة. ونصت أيضا على ضرورة تسليم الأطفال إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أو غيرها من الكيانات المحددة في أقرب وقت ممكن وفيما لا يتجاوز ٧٢ ساعة من بدء احتجازهم.

٣٢ - وعلى الرغم من اعتماد إجراءات العمل الموحدة، ظل حرمان الأطفال من حريتهم على يد الجهات الفاعلة الأمنية يمثل شاغلا رئيسيا، حيث تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من احتجاز ما لا يقل عن ٩٣١ طفلا لدى الجيش الوطني الصومالي ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وقوات الأمن الإقليمية بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتموز/يوليه ٢٠١٦. وتم اعتقال الأطفال واحتجازهم لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب أثناء العمليات العسكرية والأمنية، بما في ذلك عمليات المسح الأمني الجماعية أو تفتيش المنازل. ووردت معلومات تفيد باحتجاز الأطفال على أساس الاشتباه في ارتباط أفراد أسرهم بحركة الشباب. ووثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ أيضا حالات حُرِم فيها الأطفال من حريتهم على يد حركة الشباب.

٣٣ - وقد مثَّل الافتقار إلى أوامر الإحضار ومراعاة الأصول القانونية بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم مصدر قلق شديد. فقد كان الأطفال يُحتجزون لفترات تتراوح بين بضعة أيام وعدة سنوات دون توفير سبل انتصاف قانوني. وأثناء زيارة ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح إلى مركز سيريندي في مقديشو، القائم على التمويل والتعاون الدوليين في آب/أغسطس ٢٠١٤، وجدت ٥٥ طفلا بين البالغين، احتجزوا دون مراعاة للأصول القانونية على أساس الاشتباه في انتمائهم إلى حركة الشباب أو تعاطفهم معها. وفي إحدى الحالات، قال فتى في الخامسة عشرة من عمره إنه ظل في المركز لمدة ثلاث سنوات دون أي اتصال بأسرته. وكان الغرض من المركز هو إعادة تأهيل المقاتلين المسرَّحين من حركة الشباب قبل إعادة إدماجهم. بيد أن معظم الأطفال الذين تحاورت معهم الممثلة الخاصة لم يكونوا من المقاتلين المسرحين وإنما أُلقي القبض عليهم أثناء عمليات أمنية.

٣٤ - وقد اضطلعت وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية بولاية استجواب الأطفال الذين يتم اعتقالهم أو إلقاء القبض عليهم وتصنيفهم ضمن إحدى الفئتين ''شديد الخطورة'' أو ''منخفض الخطورة''. ولا سبيل إلى تأكد الأمم المتحدة من معايير التصنيف، ولم يتضح وجود رقابة على العملية أو الإجراء اللذين تنفذهما الوكالة. وعلاوة على ذلك، لم يتسنّ الطعن في التصنيفات، الأمر الذي أدى إلى احتجاز الأطفال بشكل تعسفي. وأُبلغت ممثلتي الخاصة أثناء زيارتها بأن مركز سيريندي يُحتفظ فيه بالأطفال المصنفين ضمن الفئة ''منخفض الخطورة''. ومن دواعي القلق الشديد أن الأمم المتحدة لم تتمكن من التأكد من مصير الأطفال الآخرين الذين تم اعتقالهم أو القبض عليهم وصُنِّفوا ضمن الفئة ''شديد الخطورة''. وإنني ليساورني قلق بالغ إزاء مصير هؤلاء الأطفال وأحث السلطات على

السماح للأمم المتحدة بالوصول الكامل إلى جميع الأطفال الذين تم القبض عليهم واعتقالهم أثناء العمليات العسكرية والأمنية.

٣٥ - واستُخدم الاحتجاز كذلك كأسلوب لجمع المعلومات الاستخباراتية، حيث استُخدم الأطفال كمخبرين وجواسيس لصالح وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية والجيش الوطني الصومالي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أثناء اجتماع مع اللجنة الوزارية المكلفة بالتحقيق في ادعاءات استخدام وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية للأطفال كمخبرين، تسلَّمت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح التقرير النهائي للجنة. وجاء فيه أن الوكالة استخدمت الأطفال بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ من أجل التعرُّف على أعضاء في حركة الشباب عن طريق ''الإشارة إليهم''. وهذا ما أكده الأطفال الذين كانوا محتجزين في سيريندي والذين التقت بهم ممثلتي الخاصة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وقد عرّضت هذه الممارسة الأطفال إلى خطر شديد، كما يتضح من إعدام حركة الشباب للأطفال الذين اشتُبه في كونهم جواسيس. ويكون الأطفال الذين يُستخدَمون لجمع المعلومات الاستخباراتية مُعرَّضين بشدة أيضا للأعمال الانتقامية من مجتمعاتهم المحلية وتتراجع فرص إعادة إدماجهم. ويرد مزيد من الأمثلة في الفرع المتعلق بقتل الأطفال وتشويههم.

٣٦ - ووردت تقارير عن اغتصاب الأطفال المحتجزين وسوء معاملتهم. ففي عام ٢٠١٣ وثِّقت ١١ حالة اغتصاب لفتيات بعد اعتقالهن. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، في مقاطعة بلدوين، جرى اغتصاب فتاة في الثامنة من عمرها لدى احتجازها على أيدي عناصر من الجيش الوطني الصومالي قبل إطلاق سراحها في اليوم التالي. كما ذكر الأطفال الذين تحدثت إليهم ممثلتي الخاصة خلال زيارتها في تموز/يوليه ٢٠١٦ سوء المعاملة والاغتصاب المتكرر في سيريندي. وفي هذا الصدد، أكد تقرير اللجنة الوزارية أن الظروف المحيطة باحتجاز الأطفال والبالغين في مركز سيريندي هيأت بيئة مؤاتية للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وهذه المعلومات أكدها التقرير الأخير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2016/919).

٣٧ - وعند تقديم الأطفال للمحاكمة، أُثيرت شواغل إزاء اللجوء إلى المحاكم العسكرية، وعدم تطبيق المعايير المعمول بها في قضاء الأحداث وعدم التقيد بالالتزامات الدولية، بما في ذلك سن الرشد، المحددة بسن ١٥ سنة في بونتلاند. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٦، اعتُقل ٦٦ طفلا من جنوب الصومال ووسطها، أتت بهم حركة الشباب إلى بونتلاند، وأُودِعوا السجن. وفي ١٦ حزيران/يونيه، حكمت محكمة عسكرية في غاروي بالإعدام على ١٢ طفلا بسبب ارتباطهم بحركة الشباب. ونُقلوا إلى سجن بوصاصو حيث احتُجزوا مع البالغين. وحكمت محكمة عسكرية في ١٧ أيلول/سبتمبر على ٢٨ طفلا

آخرين، تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ١٧ سنة، بالسجن لفترات تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة. وأُطلق سراح ٢٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ سنة و ١٤ سنة بعد سجنهم لمدة سبعة أشهر. وواصلت الأمم المتحدة دعوتها إلى حماية الأطفال؛ ويرد مزيد من التفاصيل في الفرع الأخير من هذا التقرير.

٣٨ - واحتجزت بعثة الاتحاد الأفريقي أطفالا أيضا. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، جرى احتجاز ٢٤ فتى ثم أُطلق سراحهم لاحقا، بزعم ارتباطهم بحركة الشباب. وفي إحدى الحالات، ألقت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي القبض على ثلاثة فتيان في بلدة مركا، في منطقة شبيلي السفلى، ردا على هجمات حركة الشباب ضد البعثة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأُطلق سراحهم في وقت لاحق. ووردت كذلك تقارير عن تسليم البعثة الأطفال المعتقلين أثناء العمليات إلى الجيش الوطني الصومالي ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية.

جيم - القتل والتشويه

٣٩ - في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالتحقق في قتل ٤٠٦ ٣ أطفال وتشويههم، من بينهم ٧٣٢ طفلا في عام ٢٠١٢، و ٧٣١ طفلا في عام ٢٠١٣، و ٥٣٨ طفلا في عام ٢٠١٤، و ٧٥٣ طفلا في عام ٢٠١٥. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، قتل وشوه ٦٥٢ طفلا (٥٠٠ من الفتيان؛ و ١٥٢ من الفتيات). وبعد تسجيل انخفاض في عام ٢٠١٤، ارتفعت الأعداد مرة أخرى في عام ٢٠١٥ (٧٥٣)، وهو ما يمثل ٢٢ في المائة من مجموع عدد حالات القتل والتشويه التي تم التحقق منها. وكانت عناصر مسلحة مجهولة هي المسؤولة عن ٤٣ في المائة من مجموع عدد الانتهاكات (٥٠٥ ١)، يليها الجيش الوطني الصومالي (٩٤٩)، فحركة الشباب (٧٥٨)، فبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (١٠٨)، فقوات الأمن الإقليمية (٣٠)[1]، فتنظيم أهل السنة والجماعة (١٤)، فقوات الدفاع الكينية (٣٢)، فقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية (٥) العاملة خارج قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات جوية مجهولة (٤)، وقوات الولايات المتحدة (١). ولا يزال الحصول على معلومات عن الحوادث، بما في ذلك البيانات المصنفة عن الضحايا، يشكل تحديا بسبب القيود الأمنية.

٤٠ - ونجمت غالبية الضحايا من الأطفال عن نيران متقاطعة، أحيانا أثناء عمليات مشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي، والقصف بقذائف الهاون، والهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، والحوادث المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وأسفرت أيضا الهجمات التي استهدفت الجيش الوطني الصومالي ومسؤولي بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الصومالية وزيادة الهجمات غير المتناظرة ضد الأهداف السهلة

عن إصابات في صفوف الأطفال. فعلى سبيل المثال، في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قُتل فتيان تتراوح أعمارهما بين ١٦ و ١٧ سنة وأصيب ثلاثة آخرون بجروح عندما شنت حركة الشباب هجوما انتحاريا على فندق السفير في مقديشو. ووقعت الخسائر البشرية المنسوبة إلى الجيش الوطني الصومالي أساسا في سياق العمليات العسكرية أو أثناء إطلاق نار عشوائي عقب هجمات متصلة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. فعلى سبيل المثال، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قتل الجيش الوطني الصومالي فتى يبلغ من العمر ١٣ سنة عندما تصدى لهجوم على قافلة تابعة له بإطلاق النار عشوائيا في قرية عيل أومود في منطقة بنادر.

٤١ - واضطلعت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بتوثيق عمليات إعدام علني نفذتها حركة الشباب في أطفال اشتبهت في قيامهم بالتجسس، وذلك حتى تبث الرعب في نفوس الأهالي. فعلى سبيل المثال، في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥، قطعت حركة الشباب رأس فتى يبلغ ١٦ سنة اشتبه في تجسسه لصالح الحكومة. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، أعدمت حركة الشباب بشبهة التجسس ٢١ طفلا، من بينهم ٣ فتيات. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، في قرية هيغان، بمنطقة جوبا الوسطى، أُعدم رميا بالرصاص فتى عمره ١٧ سنة متهم بالتجسس لصالح الإدارة المؤقتة في جوبا، ثم سُحلت جثته حول البلدة ليكون عبرة لمن يعتبر.

٤٢ - ونُسب ما مجموعه ١٠٨ حالات قتل وتشويه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، وهي كما يلي: ٢١ حالة في عام ٢٠١٣، و ١٨ حالة في عام ٢٠١٤، و ٥٢ حالة في عام ٢٠١٥، و ١٧ حالة في النصف الأول من عام ٢٠١٦. ووقعت هذه الحالات في المقام الأول في سياق العمليات ضد حركة الشباب أو أثناء إطلاق نيران عشوائية ردا على هجمات. ويُعتقد أن الارتفاع الحاد في عدد الحالات في عام ٢٠١٥ يرتبط بعملية ممر جوبا. فعلى سبيل المثال، قتل ثمانية أطفال في حادثتين بمقاطعة مركا، منطقة شبيلي السفلى، في تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قتل فتى عمره ١٧ سنة وفتاة تبلغ ١٤ سنة عندما أطلقت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي النار عشوائيا، وذلك إثر إلقاء قنبلة على قافلة تابعة لها في المنطقة الواقعة بين قرية غلدوين وبلدة مرير، بمنطقة شبيلي السفلى.

٤٣ - وسقط أطفال أيضا ضحايا لغارات جوية شنتها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وقوات الدفاع الكينية، التي تقوم بعملياتها خارج قيادة وسيطرة بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، قتل خمسة فتيان تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة خلال الضربات الجوية التي شنتها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية بين مقاطعتي تييغلو وبوبيرهاكابا. وفي حادثة منسوبة إلى قوات الدفاع الكينية، توفي

٦ فتيان وأصيب ١٢ فتى آخرين بجروح خطيرة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ في غارة جوية على مدرسة دينية في مقاطعة بارطيري. وفي حادثة أخرى، وقعت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، قتل فتى وأصيب ثلاثة فتيان وفتاتان آخرين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١٤ سنة بتشوهات في مترلهم في ضربة جوية قامت بها قوات الدفاع الكينية في قرية فارشبيلي، بمنطقة جوبا الوسطى. وادعت قوات الدفاع الكينية أنها كانت تستهدف أحد معسكرات حركة الشباب للتدريب العسكري. وفي حادثة أخرى وقعت في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦، عثر على جثتين، من بينهما جثة فتى عمره ١٦ سنة، في قرية سبيد، في ضواحي بلدة أفغوي، في أعقاب غارة جوية شنتها قوات الولايات المتحدة في المنطقة. وذُكر أن قرية سبيد، التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب، تعرضت لقصف جوي يزعم أن قوات الولايات المتحدة قامت به في الفترة بين ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٦. وفي حين كثفت قوات الولايات المتحدة غاراتها الجوية وغاراتها بالطائرات بلا طيار في الصومال، فإن تلك هي الحالة الوحيدة التي اضطلعت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالتحقق منها.

دال - الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي

٤٤ - تولت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التحقق من أن ٧٨٠ طفلا، من بينهم خمسة فتيان، تعرضوا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وتم التحقق من ٢٧ في المائة من الحالات في عام ٢٠١٢ (٢١١)، مع حصول انخفاض في عامي ٢٠١٣ (١٥٤) و ٢٠١٤ (٧٦). ثم ارتفعت الأرقام ارتفاعا حادا في عام ٢٠١٥ (١٧٤) وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦ (١٦٥). وكانت عناصر مسلحة مجهولة مسؤولة عن حوالي نصف الحالات (٣٤٤)، يليها الجيش الوطني الصومالي (٢٨٤)، فحركة الشباب (١٢٤)، فتنظيم أهل السنة والجماعة (١٢)، فقوى إقليمية (١١)[1]. ونُسبت حالات اغتصاب لخمس فتيات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي (الوحدات العسكرية لإثيوبيا (ثلاثة)، وأوغندا (واحدة)، وجيبوتي (واحدة)). ويُعتقد أن درجة العنف الجنسي الذي يتعرض له الأطفال لم تحظ باهتمام خاص بسبب الخوف من الوصم والأعمال الانتقامية والافتقار إلى ما يكفي من خدمات الدعم للناجيات.

٤٥ - ثم إن استمرار القتال وانعدام الأمن يجعلان الأطفال، ولا سيما الفتيات، عرضة للعنف الجنسي، بما في ذلك الزواج القسري. والفتيات المقيمات في مخيمات المشردين داخليا عرضة بشكل خاص لهذا الخطر. فعلى سبيل المثال، اغتصبَ، في عام ٢٠١٣، جنود الجيش الوطني الصومالي وعناصر مسلحة مجهولة ٢١ طفلا في ١٩ حادثة منفصلة داخل مخيمات المشردين داخليا. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اغتصب أحد أفراد الجيش الوطني

الصومالي فتاة تبلغ من العمر ١٥ سنة في مخيم آلا ماغان للمشردين داخليا، بمقديشو، كانت في طريقها إلى المرحاض. وأبلغت الشرطة بهذه الحالة ولكن لم يُتخذ أي إجراء حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤٦ - وكانت الفتيات أيضا معرضات للخطر أثناء أداء الأعمال المترلية. فعلى سبيل المثال، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٦، اغتصب أحد عناصر حركة الشباب فتاة عمرها ١٧ سنة كانت في طريقها إلى السوق في قرية بنادر جديد، بمنطقة جوبا الوسطى.

٤٧ - وكثيرا ما حدثت حالات الاغتصاب والزواج القسري في سياق عمليات الاختطاف. فعلى سبيل المثال، في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اختطفت فتاة عمرها ١٦ سنة من مترلها واغتصبها جماعيا خمسة جنود من الجيش الوطني الصومالي في قرية قوركل، بمنطقة باكول. وأفادت التقارير بأن الاغتصاب كان عملية انتقامية لأن والديها قد قبلا طلب أحد عناصر حركة الشباب الزواج منها. وقد طعنت بسكين في صدرها ونقلت إلى مقديشو للعلاج. وعلى الرغم من إبلاغ السلطات المحلية بالحالة، فلم تتخذ أي إجراء حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي حادثة ضلعت فيها حركة الشباب في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، اختطف عنصران من عناصر حركة الشباب فتى عمره ١٦ سنة في قرية عيل غودود، بمنطقة غيدو، واعتديا عليه جنسيا.

٤٨ - وتعرض الأطفال أيضا للاغتصاب أثناء الاحتجاز، على النحو المذكور في الفرع المتعلق بالاحتجاز.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٩ - تم التحقق مما مجموعه ٢٣٥ حادثة هجوم على المدارس والمستشفيات. وعرقل عدم إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع التحقق من الحوادث المبلغ عنها. وعلى الرغم من أنه تم عادة الأخذ في الحسبان، على نحو منفصل، البيانات بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات، واستخدامها لأغراض عسكرية، واعتقال المدرسين لأسباب أمنية، فإن فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ لم تتمكن من تقديم بيانات مصنفة، بالنظر إلى طول الفترة المشمولة بالتقرير. ولذلك فإن الأعداد المقدمة تشمل أيضا حالات الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات واعتقال المدرسين لأسباب أمنية.

٥٠ - وتم التحقق من ٣٣ في المائة مما مجموعه ١٩٥ حادثة هجوم على المدارس في عام ٢٠١٢ (٦٦)، مع اتجاه تنازلي في عامي ٢٠١٣ (٥٤) و ٢٠١٤ (١٨). ثم ارتفعت الأعداد مرة أخرى في عامي ٢٠١٥ (٢٤) و ٢٠١٦ (٣٣). وشهدت الأشهر الستة الأولى

من عام ٢٠١٦ زيادة هائلة في عدد الحوادث، تتجاوز الزيادة التي تحققت طوال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وكانت حركة الشباب مسؤولة عن أكثر من نصف مجموع الحالات (١١٢)، يليها الجيش الوطني الصومالي (٦٠)، فعناصر مسلحة مجهولة (١٥)، فبعثة الاتحاد الأفريقي (٤)، فتنظيم أهل السنة والجماعة (٢) فقوات الإدارة المؤقتة لغالمودوغ (١) فقوات الدفاع الكينية (١). وانطوت الحالات المتعلقة بالجيش الوطني الصومالي على الاستخدام العسكري للمدارس واعتقال المدرسين لأسباب أمنية.

٥١ - وتم تدمير المدارس ونهبها أثناء مواجهات بين أطراف النزاع. وقد تعرض موظفو سلك التعليم للتهديد والقتل والاحتجاز. فعلى سبيل المثال، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، تم تدمير مدرسة إسلامية في قرية عاغا طيغ، بمنطقة بنادر، بعد أن أصابتها حركة الشباب بقذائف هاون كانت تستهدف القصر الرئاسي. وأسفر القصف عن مقتل ثلاثة فتيان وتعرض فتيان وفتاة للتشويه.

٥٢ - وبالإضافة إلى ذلك، عطلت حركة الشباب أنشطة تعلم المئات من الأطفال ووزعت كتيبات جهادية. فعلى سبيل المثال، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اقتحمت عناصر حركة الشباب مدرسة قرآنية في مقاطعة آدام يبالي، بمنطقة شبيلي الوسطى، وألقت محاضرة مما أعاق تعلّم ١٢٥ طالبا. وكما ذكر أعلاه، استخدمت حركة الشباب المدارس أيضا للتجنيد.

٥٣ - واستُخدمت المدارس والمستشفيات أيضا للأغراض العسكرية. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استخدم الجيش الوطني الصومالي مدرستين من المدارس الابتدائية في بلدة دينسور، منطقة باي، يعتقد أن ٥٠٠ طفل يرتادونها. ولا يزال الجيش الوطني الصومالي يستخدم إحدى المدارس الابتدائية وقت كتابة هذا التقرير.

٥٤ - وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، تم التحقق من ٤٠ حادثة هجوم على المستشفيات. وتضمنت تلك الحوادث إلحاق أضرار بالعيادات ومراكز الرعاية الصحية خلال العمليات القتالية ونهب الإمدادات والمعدات الطبية، على السواء واستخدام المستشفيات للأغراض العسكرية. ولئن تم التحقق مما نسبته ٣٠ في المائة من الحوادث في عام ٢٠١٢ (١٢)، فقد لوحظت نزعة صوب الانخفاض في أعوام ٢٠١٣ (١١)، و ٢٠١٤ (٥)، و ٢٠١٥ (٥). وارتفعت الأعداد خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦ ارتفاعا حادا (٧)، بحيث تجاوزت الأعداد التي تم التحقق منها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على التوالي. وكانت حركة الشباب مسؤولة عن قرابة نصف الحالات (١٦)، تليها عناصر مسلحة مجهولة (١٤)، فالجيش الوطني الصومالي (٧)، فبعثة الاتحاد الأفريقي (٣). وفي حادثة وقعت

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أقدمت قوات الجيش الوطني الصومالي على نهب جميع الأدوية من مرفق للرعاية الصحية للأم والطفل في بلدة غاراس وين، بمنطقة باكول. وفي حادثة أخرى وقعت في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦، دمر مستشفى أفمذو جزئيا في تبادل لإطلاق النار عندما هاجمت حركة الشباب معسكرا للشرطة.

٥٥ - ونُسبت إلى بعثة الاتحاد الأفريقي سبع هجمات على المدارس والمستشفيات واستخدامها للأغراض العسكرية تفصيلها كما يلي: هجمة في عام ٢٠١٢، وهجمتان في عام ٢٠١٤، وهجمتان في عام ٢٠١٥، وهجمتان في عام ٢٠١٦. فعلى سبيل المثال، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، دمرت مدرسة إسلامية في بلدة عيل غاراس عقب قصف شديد من جانب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي استهدف حركة الشباب. وفي إحدى حالات الاستخدام للأغراض العسكرية، استخدمت قوات البعثة الأفريقية مدرسة عيل عدي الثانوية، في منطقة غذو، لمدة ستة أيام بداية من ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بعد أن شنت حركة الشباب هجوما على قاعدتهم. وانطوت الهجمات التي شنتها بعثة الاتحاد الأفريقي على المستشفيات في عام ٢٠١٥ على عمليات نهب للأدوية. فعلى سبيل المثال، في ١ آب/أغسطس ٢٠١٥، أقدمت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي على نهب جميع الأدوية من صيدلية الهدى في قرية عيل لاهيلي، منطقة جلجدود، مما أدى إلى إغلاقها.

٥٦ - وكما ذكر في الفرع المتعلق بالقتل والتشويه، تعرضت مدرسة قرآنية لضربة عندما شنت قوات الدفاع الكينية العاملة خارج قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي غارة جوية ضد قرية جنقال، بمقاطعة بارطيري، منطقة غيدو، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأسفرت الضربة الجوية عن مقتل ستة فتيان وإصابة ١٢ آخرين بجروح خطيرة.

واو - حالات الاختطاف

٥٧ - في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، تم التحقق من ١ ٠٢٣ حالة اختطاف لأطفال. وارتفعت الأعداد ارتفاعا حادا في عام ٢٠١٥ (٥٢٣) مقارنة بعام ٢٠١٤ (١٣٣). وفي فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦ وحدها، تم التحقق من ٣٦٧ عملية اختطاف. ونسبت أكثر من ٨٥ في المائة من عمليات الاختطاف إلى حركة الشباب (٨٧٣)، تليها عناصر مسلحة مجهولة (١٢٣)، فالجيش الوطني الصومالي (٢٥)، فتنظيم أهل السنة والجماعة (٢).

٥٨ - وقد استخدمت عمليات الاختطاف في المقام الأول كوسيلة للتجنيد، مع ارتفاع حاد في عام ٢٠١٥ مقابل إطلاق عملية ممر جوبا. فعلى سبيل المثال، في ١٤ تموز/

يوليه ٢٠١٥، اختطفت حركة الشباب ١٣ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة ممن كانوا يلعبون كرة القدم ويتابعون المباراة، في بلدة آدم ييالي، منطقة شبيلي الوسطى. وأفاد عدة أطفال ألقت السلطات في بونتلاند القبض عليهم في آذار/مارس ٢٠١٦ بأن حركة الشباب اختطفتهم في جنوب ووسط الصومال ونقلوا إلى بونتلاند في مركب. وفي حادثة تتعلق بالجيش الوطني الصومالي، وقعت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، اختطفت هذه القوات فتى عمره ١٦ سنة من ملعب لكرة القدم في قرية مغاني، منطقة غيدو واقتادته إلى مقديشو للتدريب. وفي ٨ حزيران/يونيه، اختطفت قوات الجيش الوطني الصومالي ثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٦ سنة من مدرسة إسلامية في قرية وار طوجيلي، بمنطقة باكول، واقتادتهم إلى معسكر في بلدة رب طور ليتلقوا تدريبا عسكريا.

٥٩ - وتم ربط عمليات الاختطاف بعمليات الاغتصاب والعنف الجنسي والزواج القسري.

زاي - منع إيصال المساعدات الإنسانية

٦٠ - اضطلعت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالتحقق من ٧٦ حادثة من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية التي تؤثر على إيصال المساعدة إلى الأطفال. فوصول المساعدات الإنسانية شكل تحديا بوجه خاص طوال عام ٢٠١٢، حيث ارتفع عدد الحوادث أكثر من الضعف (٣١) في كل من السنوات التالية (١٠ حوادث في عام ٢٠١٣، و ١٥ حادثة في عام ٢٠١٤، و ١٢ حادثة في عام ٢٠١٥). وتم التحقق من ٨ حالات في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وارتكب معظم الحوادث الجيش الوطني الصومالي (٢٤)، وحركة الشباب (٢٤)، وعناصر مسلحة مجهولة (٢٤)، يليها تنظيم أهل السنة والجماعة، بونتلاند، فقوات الإدارة المؤقتة في غالمودوغ، والإدارة المؤقتة في جوبا (حادثة لكل إدارة).

٦١ - وتسببت العمليات العسكرية الجارية والبيئة الأمنية الشديدة التقلب في تقييد وصول المساعدات الإنسانية بشكل خطير. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت حركة الشباب حصارا على طرق الإمداد والمدن الاستراتيجية، وتشكل ''اللوائح'' و ''الضرائب'' المعوّقة التي يفرضها مسؤولو الحكومة الاتحادية والإقليمية وتسييس المعونة الصعوبات الرئيسية التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية (انظر S/2015/801). وفي حادثة وقعت في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أطلق جنود الجيش الوطني الصومالي النار على موقع لتوزيع الأغذية في واجر، بمنطقة بنادر، بعد أن أبلغوا بأن مستفيدين معينين فقط يحق لهم الحصول على الغذاء. وأصيب ما لا يقل عن خمسة أطفال بجروح.

٦٢ - وتعرض عاملون في المجال الإنساني للقتل والتهديدات البدنية والاختطاف. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، قتل ١٧ عاملا في المجال الإنساني، من بينهم ٤ من موظفي اليونيسيف قتلتهم حركة الشباب خلال هجوم انتحاري وقع في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في غاروي، بونتلاند.

رابعا - التقدم المحرز في معالجة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

ألف - التقدم المحرز في الإطار التشريعي

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت حكومة الصومال الاتحادية إطارها التشريعي لحماية الأطفال. فعلى سبيل المثال، يعرَّف الطفل في الدستور الاتحادي المؤقت بأنه أي شخص دون سن الثامنة عشرة. وفي حين لم يكن تجنيد الأطفال واستخدامهم قد جُرِّما بعد في وقت إعداد هذا التقرير، فقد تضمنت المادة ٢٩ من الدستور الاتحادي المؤقت أحكاماً محددة بشأن حماية الأطفال المتضررين من التراع المسلح، بما في ذلك حق الأطفال في عدم استخدامهم في التراعات المسلحة. ونصت المادة أيضاً على عدم جواز احتجاز الأطفال إلا كإجراء أخير، ولفترة محدودة، وفي ظروف مناسبة. ولم تكن تلك الأحكام قد نُفذت بعد.

٦٤ - وعقب الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة، صدَّق الصومال على اتفاقية حقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي فترة سابقة، في آذار/مارس ٢٠١٤، صدَّق البلد على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، التي تتضمن أحكاماً عن تجنيد الأطفال في التراعات المسلحة. وواصلت الأمم المتحدة أيضاً الدعوة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، صادق الصومال على إعلان المدارس الآمنة.

٦٥ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن التزامات الصومال الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل لم تدمج بعد في القوانين المحلية. ولا يزال هناك غموض قانوني فيما يتعلق بتعريف الطفل بين الدستور الاتحادي المؤقت والدستور الإقليمي لبونتلاند، الذي يعرِّف الطفل بأنه أي شخص دون سن الخامسة عشرة، على نحو يتعارض مع الدستور الاتحادي المؤقت واتفاقية حقوق الطفل. وأدى ذلك إلى احتجاز أطفال في بونتلاند، في بعض الأحيان مع بالغين، وإصدار أحكام بعقوبات مشددة ضدهم، وصلت إلى الإعدام في بعض الحالات، لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب.

باء – اعتماد وتنفيذ خطتي عمل

٦٦ – عقب الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة السابقة المعنية بالأطفال والتزاع والمسلح إلى الصومال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقّعت الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجيش الوطني الصومالي. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، وُقعت خطة عمل ثانية لوقف قتل الأطفال وتشويههم من قبل الجيش الوطني الصومالي. وأقرت حكومة الصومال الاتحادية في وقت لاحق خطتي العمل.

٦٧ – وكما ذُكر آنفاً، اعتمدت حكومة الصومال الاتحادية في شباط/فبراير ٢٠١٤ إجراءات التشغيل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال الذين تركوا الجماعات المسلحة في الصومال. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، أنشأت وزارة الدفاع وحدة لحماية الطفل في مقرها من أجل تنسيق الأنشطة الموضوعة في إطار خطتي العمل وتعميم مراعاة حماية الطفل في الجيش الوطني الصومالي. وعلاوةً على ذلك، أصدر نائب رئيس قوات الدفاع في الجيش الوطني الصومالي في عام ٢٠١٦ أمرا للأركان العامة بشأن سياسة الجيش للتجنيد نصت على ألا يقل سن التجنيد عن ١٨ سنة. ومع أن تلك التدابير شكلت خطوات إيجابية، فلا يزال يجري تجنيد عدد كبير من الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم من قبل الجيش الوطني الصومالي دون أن تتخذ أي إجراءات تأديبية أو قضائية ضد الجناة.

٦٨ – وقامت فرقة العمل القُطْرية للرصد والإبلاغ، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بتدريب أكثر من ٥٠٠ ٩ من جنود الجيش الوطني الصومالي في مجال حماية الطفل. وقدِّم التدريب في مجال حماية الطفل أيضاً لفائدة ٠٤٥ ٢ من قادة وضباط بعثة الاتحاد الأفريقي.

٦٩ – وقامت وحدة فحص متنقلة، أنشئت في عام ٢٠١٤ وتتألف من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال والجيش الوطني الصومالي، بفحص ٢٧٨ ٤ من أفراد الجيش الوطني الصومالي و ٢٠٠ ضابط شرطة. وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، فحصت الوحدة ٠٩٦ ١ فردا من أفراد الميليشيات، معظمهم من قوات إدارة جوبا المؤقتة، لإدماجهم في صفوف الجيش الوطني الصومالي في كيسمايو. وكشف الفحص عن وجود ٣٦ طفلا تمت إحالتهم إلى اليونيسيف. غير أنه لم تنشأ بعد آلية مستدامة لضمان الفحص المنتظم للوحدات.

٧٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استفاد ٤ ٢٦٠ طفلا (٣ ٣٢٨ فتىً و ٩٣٢ فتاة) من خدمات إعادة الإدماج المجتمعية، التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة النفسية والاجتماعية وبرامج دعم العودة إلى المدرسة والتدريب المهني.

٧١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، تظل هناك فجوات كبيرة ويتعين مواصلة الجهود من أجل تنفيذ خطتي العمل بالكامل، بما في ذلك تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإصدار أوامر من القيادة تحظر وتعاقب تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، والفحصُ المنتظم للقوات. ويتعين أيضاً التصدي لانعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل وانتشار الإفلات من العقاب على نطاق واسع.

جيم - الدعوة

٧٢ - اضطلعت الأمم المتحدة بالدعوة بصورة منهجية مع أطراف النزاع لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها. والصومال هو واحد من البلدان المعنية بحملة ''أطفال لا جنود'' التي أطلقتها في آذار/مارس ٢٠١٤ ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسيف بهدف وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الحكومية في النزاع بحلول عام ٢٠١٦.

٧٣ - ولاحظت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، خلال زيارتها إلى الصومال في آب/أغسطس ٢٠١٤، مع القلق حالة ٥٥ طفلا محتجزا في مركز سيريندي ودعت إلى نقلهم فورا إلى برامج إعادة الإدماج التي تدعمها الأمم المتحدة. وعقب جهود الدعوة المتواصلة التي قامت بها ممثلتي الخاصة وفرقة العمل القُطْرية للرصد والإبلاغ، سُلم ٦٤ طفلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى شريك محلي في مقديشو معني بحماية الطفل.

٧٤ - وأسفرت مشاركة فرقة العمل القُطْرية للرصد والإبلاغ أيضاً عن تحديد ١٥ طفلا في مركز هيل ولال في بلدوين، هيران، و ٤٣ طفلا أسرهم في آذار/مارس قوات الإدارة المؤقتة في غالمودوغ، وتسليمهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٦، بالترتيب، إلى شريك محلي معني بحماية الطفل لأغراض إعادة إدماجهم. وسُلِّم فتى واحد إلى والدته في غالكعيو.

٧٥ - وبالتوازي مع ذلك، قادت فرقة العمل القُطْرية للرصد والإبلاغ المناقشات مع سلطات بونتلاند بشأن الأطفال الذين أسرهم قواتها في آذار/مارس ٢٠١٦ واحتجزهم لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب. وبعد إتاحة إمكانية الوصول لفرقة العمل، حددت فرقة العمل بشكل مؤقت ٦٦ طفلا. وأصدرت محكمة عسكرية أحكاماً بالإعدام على ١٢ منهم

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتم نقلهم إلى بوصاصو، حيث جرى احتجازهم مع بالغين. وبيّن التقييم النهائي لأعمار هؤلاء الأطفال الـ ١٢ أن ٣ منهم فوق الثامنة عشرة، منهم واحد سيظل برغم ذلك يعتبر طفلا بسبب إعاقة عقلية.

٧٦ - والتقت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح خلال زيارتها الثانية في تموز/يوليه ٢٠١٦ بالأطفال المحتجزين في بونتلاند. وحضت سلطات بونتلاند على عدم إعدام الأطفال وعلى إلغاء عقوبة الإعدام وتيسير إعادة إدماجهم وجمع شملهم بأسرهم. وحثت السلطات الاتحادية والإقليمية على المسارعة بتبديد الغموض القانوني القائم فيما يتعلق بتعريف الطفل وإدماج التزامات البلد الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل في قوانينه المحلية. وأكدت سلطات بونتلاند أنه لن يُعدم أي أطفال دون سن الثامنة عشرة. وأعرب ممثلي الخاص للصومال وممثل اليونيسيف للصومال عن الشواغل ذاتها في تواصلهما مع رئيس بونتلاند. وقد ناشدتُ شخصيا رئيس جمهورية الصومال الاتحادية وشددتُ على أن الأطفال المشتبه في ارتباطهم بحركة الشباب هم بالأساس ضحايا وينبغي معاملتهم كضحايا. وفي حين أصدرت محكمة عسكرية في غاروي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أحكاماً بالسجن تتراوح من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة ضد ٢٨ طفلا تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ١٧ سنة، فقد وافقت سلطات بونتلاند على إطلاق سراح ٢٦ طفلا آخرين تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ١٤ سنة. وفي ٥ تشرين الأول/تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، سُلم هؤلاء الأطفال إلى شريك محلي في مقديشو لإعادة إدماجهم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد أُحرز أي تقدم في إلغاء عقوبة الإعدام أو في مصير الأطفال الذين صدرت ضدهم أحكام مشددة.

٧٧ - واجتمعت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح في عدة مناسبات مع قادة الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي لإثارة الشواغل إزاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة. وحثت بعثة الاتحاد الأفريقي على التحقيق في التقارير والادعاءات وضمان مساءلة الجناة. وأهابت بهم أن يتخذوا التدابير اللازمة لمنع وقوع انتهاكات في المستقبل وتنفيذ الأمر التوجيهي لعام ٢٠١٤ الصادر عن قائد القوة بشأن حماية حقوق الأطفال أثناء العمليات وبعدها تنفيذا كاملا. وذكرت ممثلتي الخاصة أنه ينبغي لبعثة الاتحاد الأفريقي أن تخطر فرقة العمل القُطْرية للرصد والإبلاغ بانتظام بأي حالة تقوم فيها قوات البعثة بأسر أطفال وتسليمهم إلى الجيش الوطني الصومالي ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية.

خامسا – ملاحظات وتوصيات

٧٨ – يساورني قلقٌ شديد بسبب نطاق وطبيعة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال وزيادتها منذ عام ٢٠١٥. وأشعر بالجزع خصوصا بسبب مدى عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم من قبل حركة الشباب، وذلك، بوجه خاص، لأن الأطفال قد يمثلون جزءا كبيرا من قوات هذه الجماعة. وأحث جميع أطراف النزاع على التوقف فورا عن الانتهاكات الجسيمة، ومنع وقوع انتهاكات في المستقبل، والتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٩ – وأشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لتنفيذ خطتي العمل الموقعتين في عام ٢٠١٢ وأحثها بشدة على تعجيل وتيرة تنفيذهما، بسبل تشمل تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإصدار أوامر من القيادة تحظر وتعاقب تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات، وإضفاء الطابع المنهجي على عمليات فحص القوات. وأهيب بالجهات المانحة أن تدعم تنفيذ خطتَي العمل في الوقت المناسب وبصورة فعالة، بسبل تشمل إتاحة التمويل.

٨٠ – وأرحب بتصديق الصومال على اتفاقية حقوق الطفل، باعتباره خطوة حاسمة نحو تعزيز الإطار القانوني الوطني، وأشجع البلد بقوة على التصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأحث السلطات الاتحادية والإقليمية على المسارعة بإدماج التزامات البلد الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل في قوانينه المحلية وبتبديد الغموض القانوني القائم فيما يتعلق بتعريف الطفل.

٨١ – ويساورني قلق بالغ إزاء العدد الكبير بشكل غير مقبول من الأطفال الذين يتم قتلهم وتشويههم، بما في ذلك في العمليات المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي وفي الغارات الجوية التي تشنها أطراف تعمل بصورة ثنائية في الصومال. وأحث جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، ووضع تدابير للتقليل إلى أدنى حد من أثر النزاع المسلح على المدنيين، لا سيما الأطفال، وضمان المساءلة.

٨٢ – وأحث الصومال والشركاء الدوليين على ضمان مراعاة حقوق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح واحتياجاتهم الخاصة وحمايتهم في جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاحات القطاع الأمني وتعزيز آليات الفرز القائمة. ويجب مراعاة الأصول القانونية والامتثال للقانون الدولي والمعايير الدولية عند الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم كما يجب ترتيب أولويات الخيارات التي تدعم مصلحة الطفل العليا. وأهيب

بالدول الأعضاء والجهات المانحة أن تدعم الأفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم مع بذل العناية الواجبة.

٨٣ - وأرحب بالإفراج عن الأطفال المحتجزين في مركزي سيريندي وهيل ولال والأطفال الذين جرى أسرهم في غالمودوغ وبتسليمهم إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل. إلا إنني أشعر بانزعاج شديد بسبب نطاق وطبيعة احتجاز الأطفال بتهم تتعلق بالأمن الوطني انتهاكاً للقانون الدولي الواجب التطبيق وإجراءات التشغيل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال الذين تركوا الجماعات المسلحة. ويساورني قلق بالغ إزاء عدم وجود معايير واضحة تبين تصنيف الأطفال الذين جرى أسرهم أو إلقاء القبض عليهم في فئات والافتقار إلى إجراء يحدد الدور الرقابي لوكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في هذا الصدد. ومن ثم، فإنني أحث حكومة الصومال الاتحادية على ضمان زيادة الشفافية ومراعاة الأصول القانونية وعلى تزويد الأمم المتحدة بمعلومات عن مصير الأطفال الموصوفين بأنهم ''شديدو الخطورة'' وعلى منع وقوع المزيد من الضرر لهم.

٨٤ - وأشعر بالجزع أيضاً إزاء استخدام الاحتجاز كأسلوب لتنفيذ عمليات استخباراتية وأنشطة مكافحة الإرهاب باستخدام الأطفال كجواسيس. إذ لا يقتصر ذلك على تعريض الأطفال لخطر مباشر، بل إنه يقوض أيضاً إعادة إدماجهم. وأشعر بالتفاؤل إزاء استعداد الحكومة الاتحادية لمعالجة تلك المسألة المقيتة للغاية وأحثها على معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة باعتبارهم ضحايا بالأساس، مسترشدة في ذلك بمبدأين توجيهيين هما مصلحة الطفل العليا ومعايير الحماية الدولية.

٨٥ - وأرحب بإفراج سلطات بونتلاند، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عن ٢٦ طفلا من مجموع ٦٤ طفلا جرى احتجازهم لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب وتسليمِهم إلى الأمم المتحدة. إلا أنه يساورني قلق بالغ إزاء الأطفال الذين صدرت ضدهم أحكام بالإعدام أو أحكام مشددة لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب. وأحث سلطات بونتلاند على إلغاء عقوبة الإعدام والأحكام المذكورة، والمسارعة بتيسير الإفراج عن الأطفال ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة والجهات المانحة على دعم برامج إعادة الإدماج وجمع شملهم مع أسرهم.

٨٦ - ويساورني قلق بالغ إزاء الانتشار الواسع للإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وأحث حكومة الصومال الاتحادية على المسارعة بمعالجة غياب المساءلة، بسبل تشمل التحقيق في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومحاكمة مرتكبيها. وأهيب بالجهات المانحة أن تقدم الدعم التقني والمالي للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتعزيز مؤسساتها القضائية ومؤسسات سيادة القانون في البلد.

٨٧ - وأود أن أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لما بذلته من جهود وتضحيات. وأحث بعثة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي على التحقيق في التقارير والادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال من قبل جنودهما وكفالة مساءلة الجناة. وفي هذا الصدد، أشدد على أهمية التنفيذ الكامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي. وعلاوةً على ذلك، أدعو بعثة الاتحاد الأفريقي إلى أن تنفذ بالكامل الأمر التوجيهي لقائد القوة بشأن حماية حقوق الأطفال والامتثال لإجراءات التشغيل الموحدة المذكورة آنفاً التي وقعتها حكومة الصومال الاتحادية. وأهيب ببعثة الاتحاد الأفريقي أن تخطر الأمم المتحدة بانتظام بأي حالة تقوم فيها قوات البعثة بأسر أطفال وتسليمهم إلى الجيش الوطني الصومالي ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية حتى يتسنى متابعة حالة هؤلاء الأطفال بصورة وافية وكفالة حمايتهم.